الخاتمة

تمهيد:

تعتبر السياسات النقدية والمالية هي أهم عوامل التأثير على ميزان المدفوعات في البلدان النامية ومن ضمنها السودان،ففائض الطلب النقدي مثلاً يعتبر مسئولاً عن إحداث فائض بميزان المدفوعات،بينما عجز هذا الميزان يرجع إلى وجود فائض في عرض النقود. وبالتالي فإن أي سياسة للتوسع في العرض النقدي بمعدل لا يتناسب مع سعر الصرف الموجود يعتبر مسئولا عن عجز ميزان المدفوعات،وإذا أريد تحقيق التوازن الخارجي،فإن هذه الأرصدة الفائضة، إما أن يتم التخلص منها مباشرة أو أن سعر الصرف يتدهور لتحقيق نفس الغاية،ولكن بطريقة غير مباشرة. وميزان المدفوعات هو السبيل إلى تحقيق توازن الطلب النقدي مع العرض النقدي. فإذا حدث مثلاً زيادة في العرض النقدي المحلي عن الطلب المحلي على النقود،فإن وحدات المجتمع الاقتصادية تحاول استعادة أوضاعها التوازنية التي كانت سائدة من قبل حيث تقوم بشراء بعض السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات، وغير المعمرة والأسهم والسندات،ولأن الجهاز الإنتاجي في الدول النامية جامد،فإن فائض العرض النقدي يتجه معظمه إلى شراء السلع المعدة للتصدير،فتقل الصادرات ،وتزيد الواردات،واستناداً على ذلك يقل صافي الأصول الأجنبية لدى الدولة،سواء عن طريق نقص أصولها الأجنبية أو زيادة التزاماتها الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي إلى أن يتحقق التوازن النقدي.ولكن استمرار هذا الاختلال الخارجي يتوقف على استمرار الاختلال النقدي.

ولا يعني ذلك أن جميع الإختلالات في ميزان المدفوعات ترجع إلى أسباب ذات صبغة نقدية،ولكن هناك أسباب غير نقدية يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلال،مثل أدوات السياسة التجارية،كالرسوم الجمركية والقيود الكمية والرقابة على النقد ودعم الصادرات .....ألخ بهدف المحافظة على احتياطي النقد الأجنبي أو زيادته.وتهدف هذه السياسات إلى الحد من توجيه موارد النقد الأجنبي لتمويل الواردات،ومن ثم ينخفض حجم الواردات(إذا فرضنا ثبات أسعارها) عن حجم الواردات دون استخدام هذه السياسات.ويؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة الأسعار المحلية للسلع المستوردة،وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار،بتأثير عملية إحلال السلع المحلية محل السلع الأجنبية،ومن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار تتآكل الأرصدة النقدية التي لدى الأفراد فيزيد طلبهم على النقود لتعويض هذا النقص.

وفي حالة عدم التوسع في منح الائتمان –أحد عناصر العرض النقدي- فإن الارتفاع في طلب النقود يتم إشباعه عن طريق الخارج بزيادة الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الفائض في ميزان المدفوعات أو على الأقل تخفيض هذا العجز.

ولا تنفصل السياسات المالية عن هذا الإطار الذي يرسمه التحليل النقدي للعلاقة بين إختلال ميزان المدفوعات والاختلالات النقدية، فتعتبر السياسات المالية من العوامل الهامة للتأثير على الطلب الكلي للبلدان النامية ومن ضمنها السودان،حيث تتزايد التزام الحكومات نحو تمويل متطلبات الدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،وتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين،فهذا التزايد في هذه المتطلبات يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، مع عدم مواكبة الإيرادات العامة لهذا التزايد الذي يحدث في الإنفاق العام، كل ذلك يؤدي إلى عجز في الموازنات العامة،ويتم تمويل هذا العجز عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي أو التمويل بالعجز،وكلاهما يعتبر من العوامل الهامة التي تساعد في التوسع في عرض النقود،ويساعد في ذلك أن الدول النامية ليس لديها أسواقاً نشطة توفر مصدراً إضافياً لتدوير الموارد المالية خارج الجهاز المصرفي،كما أن تسييل الأصول الأجنبية المقترضة من الخارج بهدف تمويل عجز الموازنة له نفس فاعلية الاستدانة من الجهاز المصرفي.

وعليه طالما أن الاستدانة من الجهاز لمصرفي تشكل حجماً مقدراً من السيولة المتولدة،فإن ذلك يوضح العلاقة الهامة بين السياستين النقدية والمالية،وضرورة التنسيق بينهما.

وستكون هذه الخاتمة من خلال مبحثين ، الأول يتحدث عن النتائج ، والثاني يناقش التوصيات.

المبحث الأول

النتائج

حاول البحث أن يوضح مسيرة ميزان المدفوعات السوداني والسياسات المالية والنقدية، ومدى تأثيرها علي هذا الميزان خلال الفترة 1989 . 2000م ، بعد أن تم التمهيد لذلك بخلفية عن تطورات الميزان والسياسات المالية والنقدية التي تؤثر عليه ، وقد توصل البحث للنتائج التالية:

*** قام البحث بتوضيح الإطار النظري الذي يحكم ميزان المدفوعات وأقسامه وكيف يمكن أن يتوازن ، وتكيفه وسوق النقد الأجنبي وكذلك السياسات النقدية ووسائلها والسياسات النقدية من وجهة النظر الإسلامية التي تعتمد علي القرآن والسنة، وكذلك ألقينا الضوء علي السياسات المالية والوسائل التي تعمل بها ووجهة نظر الإسلام في هذه السياسات المالية .**

*** المصادرات العديدة في بداية أيام مايو أثرت علي القطاع الخاص وأدخلت النشاط التجاري في تجربة قاسية ، وعليه فقد هجرت الخبرات التجارية البلاد إلي دول مثل إنجلترا وسويسرا واليونان ، فقد سيطرت هذه الخبرات علي تجارة السودان الخارجية مثل الصمغ العربي وصادرات الحبوب الزيتية والقطن السوداني ، مما أوقع السودان في فك الاحتكار الذي تعاني منه صادراتنا حتى الآن ، وهذه الإشكالية قد أثرت سلباً علي الصادرات السودانية في فترة الدراسة.**

*** قام النظام المايوي بتحديد سقوفات الأسعار للسلع والتحكم في سقوفات الأرباح ، ومراقبة تحويلات العملات الأجنبية وإقامة المحاكم الميدانية للذين يتجاوزون في الأسعار فأدي هذا إلي ضعف الإنتاج وعمليات التصدير ، وفي هذه الفترة عاني السودان من تشوهات في هيكل اقتصاده ، وضغوط علي الطلب الكلي وعلي الحساب الخارجي ، حتى بلغ عجز الحساب الخارجي أعلي مستوي له في تلك الفترة إذ بلغ حوالي 701 مليون جنيه سوداني عام 1978م (راجع الجدول رقم 13) ، وبلغ عجز الموازنة 5% من إجمالي الناتج المحلي وأرتفع معدل التضخم إلي 18% عام 1978م وبلغ سعر الدولار 0.5 جنيه في السوق الرسمي و1.25 جنيه في السوق الموازي ، وتدنت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلي -3.7 % في عام 1978 وذلك نظراً لتراكم متأخرات الديون وعجز الموازنة العامة وبالتالي عجز ميزان المدفوعات السوداني ، وهذه الفترة أيضاً أثرت سلباً علي ميزان المدفوعات السوداني في فترة الدراسة.**

*** إرتفاع أسعار الواردات إلي السودان في معظم دول المنشأ خاصة البترول والمدخلات الزراعية في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، أدي إلي الضغط علي ميزان المدفوعات السوداني حيث شكلت قيمة واردات البترول وحده إلي السودان حوالي 70% من الواردات خلال تلك الفترة ، وهذه النسبة الكبيرة قد أدت إلي عجز ميزان المدفوعات وإلي تراكم الديون الخارجية التي عاني منها السودان خلال فترة الدراسة ، ويعاني منها إلي الآن .**

*** دخول السودان في عمل كثير من المشروعات الغير مدروسة اقتصادياً وفنياً في فترة السبعينات أدت أيضاً إلي تراكم الديون الخارجية التي اشتركت في تمويل هذه المشروعات مع فشل هذه المشروعات في المساهمة في سداد هذه الديون ، كل ذلك أدي إلي زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية ، حتى بلغت جملة الديون المستحقة السداد قبل نهاية حقبة السبعينات من القرن الماضي حوالي 800**

مليون دولار أمريكي ، مما أدي إلي اللجوء إلي صندوق النقد الدولي لإجراء مزيد من الإصلاحات علي جسد الاقتصاد السوداني ، وقد تركزت هذه الإصلاحات الموجهة من الصندوق في إصلاح الاقتصاد الزراعي لرفع الإنتاجية ، وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي ، ولكن هذه الإصلاحات لم تؤد إلي تحسين في ميزان المدفوعات ، وذلك لتدهور شروط التبادل التجاري بين عامي 1979 – 1982م بجانب تراكم الديون المستحقة السداد .

* اعتماد السودان علي الحاصلات الزراعية في التصدير أثر سلباً علي حجم الصادرات إذ أن هذه الحاصلات تتعرض للآفات الزراعية وتقلب الأحوال المناخية ، كذلك السياسة المنتهجة في مجال الصادر خاصة فيما يلي جانب سعر الصرف والقيود المفروضة علي تحويلات قيمة الصادر ، وتدخل الحكومة في الزراعة المروية من حيث تحديد المساحات المزروعة والمحاصيل التي تزرع ، وعليه تذبذبت صادرات السودان من أهم سلعتين للصادر هما القطن والصمغ العربي ، وقد انخفض صادر القطن والذي كان يمثل 40% من جملة الصادرات قبل عام 1975م ، بمتوسط مستوي بلغ 0.4% خلال الأعوام 1975م وحتى عام 1989م ، أما الصمغ العربي فقد تذبذب إنتاجه ولم يتعد متوسط إنتاجه 1.5% في العام خلال نفس الفترة السابقة المذكورة .

* تدهورت البنيات التحتية ، والتي لم تصان دورياً ، وكذلك السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين بمعني أن هذه السلع النقدية من القطن والصمغ العربي كانت محتكرة لبعض الشركات العامة ضعيفة الأداء الأمر الذي كبد المنتجين خسارات متتالية ، كل ذلك أدي إلي تدهور الصادرات السودانية خلال الفترة التي سبقت الدراسة.

* انحصرت أسواق الصادرات السودانية في أسواق محددة في الفترة 1970 – 1989م ، وامتدت هذه الفترة لتشمل فترة التسعينات ففي عام 1995م انحصرت 53% من صادرات السودان في أربع أسواق فقط هي (المملكة العربية السعودية 20% والمملكة المتحدة 14% والصين 11% وإيطاليا 8%)وأيضاً السياسات التجارية المغلوطة في مجال التسويق أثرت سلباً في تذبذب حجم الصادرات ، وذلك مثال شركة الصمغ العربي التي فرضت في وقت من الأوقات أسعار عالية علي هذه السلعة مما دفع المشترين للبحث عن بدائل في دول أخري ، وعجزت هذه الشركة عام 1995/1996م عن تسويق هذه السلعة .

* قيام الحكومة بممارسة الاستدانة من الجهاز المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية، بهدف معالجة مشاكل عجز الموازنة العامة يعتبر سبباً رئيسياً من أسباب ظهور التضخم ، وقد تدهور الأداء المالي في السودان كثيراً بعد العام 1984م نظراً لتدهور الإيرادات مع تزايد المصروفات العامة .

* تدهور القطاع الإنتاجي بصفة عامة في السودان خلال الفترة 1970 – 1989م ، وذلك لتدهور القطاع الزراعي وهذا يُعزي لعدم وضوح السياسة الزراعية ، وضعف التمويل وعدم توفر مدخلات الإنتاج ، وتدهور البنيات التحتية ، وفقدان السودان الكثير من الأسواق الخارجية ، وكذلك

لتدهور القطاع الصناعي ، لأن المناخ الاستثماري غير محفز للاستثمار ولضعف المكون الأجنبي ، ولمشاكل الكهرباء والتمويل ، ولأن بعض المصانع تجاوزت عمرها الافتراضي .

* في الفترة من 1989 -2000م أثرت معدلات التضخم العالية علي تكلفة الإنتاج ، وبالتالي ضعفت القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية كما أن أسعار الصرف الغير واقعية قد أوصلت الاقتصاد إلي نفس النتيجة السابقة ، وهي ضعف المقدرة التنافسية للصادرات مما أثر سلباً علي ميزان المدفوعات.

* تذبذب الميزان التجاري في الفترة من 1989 -2000م تذبذباً واضحاً وذلك نظراً لاعتماد السودان علي السلع الزراعية بصورة كبيرة مع ما يصاحب هذه السلع من مخاطر خاصة في مجال الأمطار والأحوال الجوية الأخرى والآفات ، وأيضاً لتعامل السودان بنظام الرخص وسياسة التسعير والقيود علي هوامش الأرباح ، كذلك تذبذب المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الزراعية كسياسة زراعة القمح علي حساب القطن ، وكذلك تدهور البنيات التحتية وانحصار تسويق الصادرات السودانية في دول محددة ، واكتشاف بدائل لبعض صادراتنا في العالم الخارجي ، ولوضع أسعار عالية لبعض الصادرات من الشركات المحتكرة ، ولمشكلة التهريب للصادرات السودانية ، وعدم مواكبة القطاع الصناعي نظراً للمشاكل والمعوقات التي كبلته طيلة السنوات السابقة، كل هذه العوامل تسببت في انخفاض حصيلة الصادرات السودانية ، مما أدي إلي خلل في ميزان المدفوعات .

* تراجعت الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة نظراً الإنخفاض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وكذلك للجوء المستوردين في كثير من الأحيان إلي التهريب مما أفقد البلاد جزءً مقدراً من الإيرادات ، وللتقديرات الغير واقعية لسعر الصرف مما أدي إلي أن تكون رسوم الإيرادات الجمركية غير حقيقية .

* كذلك تزايدت المصروفات العامة خلال فترة الدراسة نظراً للصرف خارج الميزانية علي الدفاع والأمن ولدعم بعض السلع الضرورية مثل البترول والخبز والسكر ، ولضعف الرقابة علي المال العام وعدم قفل كثير من الوحدات الحكومية لحساباتها الختامية لفترات طويلة.

* انتهجت في تلك الفترة بعض السياسات الإصلاحية في مجال السياسات المالية مثل إلغاء الدعم علي المواد البترولية ، وإيقاف إصدار الإعفاءات الضريبية ، وتنظيم مشتروات العربات الحكومية وإلغاء التخويل بالصرف من الإيرادات دون الرجوع لوزارة المالية ، وإجبار كل الوحدات الحكومية علي التأكد من دخول المتعاملين معها تحت المظلة الضريبية من خلال إبراز شهادات خلو طرف من الضرائب سارية المفعول ، وكذلك عدم السماح للوحدات الحكومية بفتح أي حساب في أي مصرف من المصارف دون الرجوع لوزارة المالية ، والتأكد من قفل ومراجعة الحسابات الختامية والحد من سفر العاملين إلي الخارج علي نفقة الدولة وتحديد أولويات الصرف علي بعض مشاريع التنمية دون المشاريع الأخرى .

*** في عام 1999م دخلت لأول مرة شهادات المشاركة الحكومية والتي عرفت اختصاراً بإسم (شهامة) دخلت حيز التنفيذ ، وهي بديل شرعي للسندات الحكومية ذات العائد الربوي المنهي عنه شرعاً ، وقد حققت هذه الشهادات بعض النجاحات متمثلة في توفير موارد مالية متعددة حقيقية للمساعدة في تمويل وعجز الموازنة، ومساعدة عدد من المؤسسات والمصارف والفنادق والأفراد في استثمار فوائضهم المالية ومداخرتهم في مجال مجز .**

*** وضح أيضا من خلال التحليل، أن موقف السودان السياسي من حرب الخليج 1991م وبعض الشعارات المرفوعة من قبل الحكومة أدت إلى تعبئة العالم العربي والعالم الغربي ضد السودان، مما أثر علي تدفقات العون الخارجي إلى السودان ، وهذا أضعف حجم المكون الأجنبي ، مما أثر سلباً علي استيراد المدخلات الإنتاجية ، الأمر الذي أضعف الصادرات ، وكذلك هذا الموقف السياسي المتأزم من العالم الخارجي تجاه السودان ، قد أجج نار الحرب المستعرة أصلاً في جنوب السودان ، بل امتدت الحرب لتشمل شرق السودان مما أدي إلى أن يكون الصرف علي الحرب كبيراً، الأمر الذي أثر علي السياسات المالية مما أثر بالسلب علي ميزان المدفوعات السوداني.**

*** كذلك وضح من خلال البحث أن سياسات التحرير قد ركزت بصورة أساسية علي الإصلاحات الهيكلية ، ولم تراع استصحاب سياسات مالية ونقدية متزامنة مع تلك الإصلاحات مما أدي إلى مواصلة معدلات التضخم لتسارعها في الارتفاع حتى بلغت 164.7%في أغسطس من عام 1996م بينما كانت في عام 1990م 67% فقط .**

*** توصل البحث أيضاً إلى أن الانفلات في السياسات النقدية والمالية قد ساهم في عدم استقرار سعر الصرف، وترتب علي ذلك ضغوط في الحساب الخارجي ، وضمور في التدفقات خلال العام 1992م/1993م حتى عجزت الدولة عن توفير العملات الأجنبية لمقابلة استيراد السلع الضرورية ، كما عجزت عن سداد الدفعيات المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي ، مما اضطر الدولة لفرض قيود جديدة في مجال التعامل مع النقد الأجنبي ، ومن ثم تقييد استيراد بعض السلع التي ترى الحكومة أنها تنهك المكون الأجنبي .**

*** في ختام البحث تم اختبار العلاقة بين السياسات المالية والنقدية وبين الاختلال في ميزان المدفوعات السوداني ، وباستخدام البيانات المتاحة ، تم اثبات أن عرض النقود وعجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي مسئولة عن 85% من التغير في المتغير التابع (عجز ميزان المدفوعات) بينما 15% فقط من التغير في ميزان المدفوعات مسئولة عنه العوامل الأخرى التي لم تضمن في النموذج الذي كوناه.**

المبحث الثاني

التوصيات

حتى تؤثر السياسات المالية و النقدية على ميزان المدفوعات بالإيجاب،توصي الدراسة ببعض التوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية وتحسن موقف ميزان المدفوعات،وهي:

أولاً : توصيات عامة:

توصي الدراسة بهذه التوصيات العامة التي تهم كل الاقتصاد السوداني وهي :

1- إصلاح هيكل الاقتصاد السوداني:

عمل بعض الإصلاحات الهيكلية في جسد الاقتصاد السوداني،تنقل هذا الاقتصاد من مرحلة التدهور إلى مرحلة تتسم بالاستقرار والنمو المستدام والتوازن في الاقتصاد،وكذلك العمل على رفع كفاءة الإنتاج باستخدام التقنيات الحديثة فيه ، وذلك بدعم مراكز البحوث والاتصال بمواقع المعرفة والثورة المعلوماتية التي انتظمت العالم الخارجي.وكذلك إصلاح الجهاز المصرفي وتأهيله فنياً ومالياً وإدارياً حتى يواجه تحديات المنافسة العالمية.

2-القطاع الإنتاجي:

تؤدي زيادة الإنتاج إلي زيادة الصادرات خاصة إذا كانت هذه الزيادة موجهة ناحية محاصيل الصادر ، لذا توصي الدراسة بزيادة الإنتاج في القطاعات التالية :

أ.القطاع الزراعي : خلال فترة الدراسة نجد أن القطاع الزراعي شابته بعض التقلبات أدت إلي تدني الإنتاجية ، ولذا توصي الدراسة بانتهاج سياسة زراعية واضحة ، وزراعة المحاصيل وفقاً للمناخ الملائم لها ، وكذلك توفير التمويل ، وتحسين نظام الري ، وتوفير مدخلات الإنتاج ، وتحسين البنيات التحتية في مجال تطهير القنوات والمصارف وصيانة الآليات والمعدات ، وكذلك فتح أسواق خارجية تساعد في تصريف هذه المنتجات خارجياً ، الأمر الذي يؤدي إلي تكون زراعة محاصيل الصادر مجزية للمنتج بالداخل .

ب.القطاع الصناعي : في هذا القطاع يجب زيادة الإنتاجية من خلال إيجاد مناخ استثماري محفز للمنتج دون التركيز علي تحفيز المستثمرين الطامعين في امتلاك العقارات دون تحقيق إضافة إلى الإنتاج ، وكذلك إزالة القيود الإدارية ، ومعالجة مسألة نقص المكون الأجنبي ، وحل مشاكل الطاقة والطرق والنقل ،وتصميم خارطة استثمارية محددة تراعي حوجة البلاد للتنمية .

ج .القطاع الحيواني :من المعروف أن السودان يمتلك قطاع حيواني كبير ، ولكن هذا القطاع يفتقر للاهتمام ،و لذا توصي الدراسة بتوفير الرعاية البيطرية لهذا القطاع الحيواني ، وتوفير المراعي الجيدة دون أن يكون ذلك علي حساب الغابات ويجب الاهتمام أيضاً بمشاكل الرعاة وفتح المسارات في مناطق الرعي ، ومحاربة بعض العادات الضارة التي تجعل امتلاك الحيوانات مجرد عادة اجتماعية للتفاخر والزواج وغيرها .

3- استغلال البترول:

يؤدي استغلال البترول استغلالاً امثلا إلى زيادة إنتاجية القطاع الإنتاجي ، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الصادرات ، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات .

ولذا توصي الدراسة في هذا المجال بتوسيع التنقيب عن البترول في أماكن متفرقة من البلاد ، وعدم التركيز علي الجنوب وحده لان هذا يؤدي ألي أن يكون استغلال البترول غير ممكن خاصة إذا تعرضت هذه المناطق للاضطراب ، وكذلك يجب الاهتمام بالصناعات البترولية .

4- علاج مشكلة الديون الخارجية :

تؤثر مشكلة الديون على سعر الصرف فكلما زادت الديون وأيضاً خدمة الديون،تسبب ذلك في زيادة سداد الأقساط المستحقة للدين وخدمته من متحصلات العملة الأجنبية من الصادرات،وبالتالي عدم الاستفادة من حصيلة الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية لزيادة الإنتاج،ومن ثم إعاقة السياسات السابقة في مجال التجارة الخارجية،مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات،وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري،وتضطر الدولة إلى إجراء تخفيضات مستمرة في قيمة عملتها لعلاج هذا العجز.

كما يؤدي التخفيض إلى زيادة قيمة المقابل المحلي للديون،دون أي زيادة للسلع والخدمات،مما يتسبب في زيادة حدة التضخم،ويؤدي ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة التضخم إلى إزالة أثر هبوط الأسعار لتخفيض سعر الصرف وبالتالي فشل السياسة لارتفاع أسعار محاصيل الصادرات بالعملة المحلية.

5- تحقيق السلام العادل :

يجب تحقيق السلام العادل والشامل في السودان، حتى يتم توجيه الصرف علي الحرب ناحية الإنتاج،وأيضاً يجب التركيز على السلام الاجتماعي،إذ لا يمكن أن نتوقع قفزة نوعية في الاقتصاد في بلد يسوده الفقر،ويعاني من التفكك الاجتماعي.

ثانياً : التوصيات الخاصة :

توصي الدراسة ببعض التوصيات التي تخص البحث محل الدراسة وهي :

1- تكلفة الإنتاج :

يجب أن تسعى الدولة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي سواء لسلع الاستهلاك أو الصادرات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع سعر صرف مميز للواردات من مدخلات الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية للصادرات،مما يشجع تصديرها وتزداد الأرباح للمنتج والمصدر أو لسلع الاستهلاك البديلة للواردات.

2- في مجال التجارة الخارجية :

يجب أن تقوم التجارة الخارجية على أسس واضحة،تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهدافها المطلوبة،بما يتفق مع الموارد المتاحة وأهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هي:

أ. زيادة حجم التجارة الخارجية بدرجة كبيرة تؤثر بصورة فعالة في الاقتصاد القومي.

ب. علاج عجز الميزان التجاري،وبالتالي تخفيض الاعتماد على الخارج لسد العجز عن طريق الديون.

ج.تنويع الصادرات وزيادة السلع المصنعة بدلاً من تصدير المواد الخام الزراعية.

د.الاهتمام بزراعة سلع الصادرات الزراعية في المشاريع المروية،نظراً لاستقرار الموسم الزراعي بها بدرجة أفضل من المشاريع المطرية.

وبالتالي فإن السياسات التي نوصي بالأخذ بها في مجال التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف السابقة هي:

(أ)سياسة إحلال الواردات :

تعتمد سياسة إحلال الواردات على أساس مبدأ ضرورة توفير السلع الهامة عن طريق الإنتاج المحلي لها،وذلك بدلاً من اللجوء لاستيرادها من الخارج،خاصة إذا وجدت بدائل أخرى متاحة. واتباع هذه السياسة تؤدي إلى تقليل الواردات بدرجة كبيرة، وكذلك انخفاض الطلب على العملات الأجنبية نظراً لهبوط الطلب على السلع الأجنبية،مما يؤدي إلى نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف.حيث عند تطبيق سياسة التخفيض لقيمة العملة يتجه الاستهلاك نحو المتاح من السلع المنتجة محلياً ،نظراً لرخص سعرها مقارنة بالمستوردة حتى وإن كانت أقل جودة،لأن الدخل الحقيقي للمواطن ينخفض تبعاً لسياسة تخفيض سعر الصرف.

في حالة عدم وجود البديل المحلي يضطر المستهلك إلى شراء السلع الأجنبية مما يشكل عامل ضغط على الموارد المتاحة من العملات الصعبة،كما إن اتباع هذه السياسة أيضاً يؤدي إلى تخفيض العجز بالميزان التجاري،بسبب تقليل الاعتماد على الواردات،وبالتالي لا تضطر الدولة لسد العجز عن طريق الديون.

ويجب على الدولة في قطاع الزراعة إنتاج المواد الغذائية الضرورية وزراعة المواد الخام اللازمة للصناعة بدلاً من استيرادها من الخارج. كذلك يجب ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن عن طريق تشجيعه نحو استعمال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة،مثل استهلاك الذرة بدلاً عن القمح،وبالحد من الواردات تنخفض نسبتها إلى الناتج المحلي،ويتبع ذلك زيادة الدخل القومي،كما تصبح سلع الواردات مرنة،نظراً لتوفر البديل المحلي،مما يساعد على نجاح سياسة التخفيض.

(ب)سياسة تشجيع الصادرات :

إن العمل بسياسة إحلال الواردات لا يعنى إهمال سياسة تشجيع الصادرات وعدم الأخذ بها،لأن هذه السياسة هي السبيل الأمثل لتوفير النقد الأجنبي، حيث نجد أن زيادة الصادرات ينعكس أثرها إيجاباً على انتعاش القطاع الإنتاجي كله،وبالتالي يمثل هذا زيادة في تيار الدخل القومي.

لضمان نجاح هذه السياسة وتشجيعها،يجب تنويع الصادرات حسب الطلب العالمي،ومراعاة أذواق المستهلكين في الخارج،وكذلك زيادة حجم الصادرات،بزراعة المشاريع المروية،وكذلك السعي لفتح أسواق جديدة بخلاف الأسواق التقليدية المحدودة،والتعريف بميزات الصادرات السودانية،وزيادة التعامل مع الدول النامية.

ومن السياسات الهامة لزيادة تسويق سلع الصادرات اتباع سياسة الصفقات المتكافئة،حيث تساعد على تحفيز المصدرين لزيادة صادراتهم من السلع الهامشية ، والحصول مقابلها على واردات هامة مثل مدخلات الإنتاج والاسبيرات للقطاعين الزراعي والصناعي،مما يساعد على زيادة الإنتاج المحلي.

كذلك يجب زيادة القيمة المضافة للصادرات بإدخال عمليات صناعية على المواد الخام الزراعية قبل تصديرها،مثل تصدير الحبوب الزيتية في شكل زيوت وأمبازات ، لتصبح سلع الصادرات مرنة،ولتستجيب للتغيرات في الأسعار الناجمة عن تخفيض سعر الصرف،مما يؤدي إلى النتيجة المطلوبة،وهي زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية عن طريق زيادة الطلب الخارجي على سلع الصادرات.

3- استقرار سعر الصرف :

يجب العمل على استقرار سعر الصرف،وذلك لإيجاد الثقة في سياسة التجارة الخارجية من جانب المصدرين والمستوردين سواء المحليين أو الأجانب،حيث أن التغيير المستمر لقيمة العملة يؤدي إلى عزوف المصدرين المحليين والمستوردين الأجانب انتظاراً للمزيد من التخفيض،حتى يحقق كلاهما المكسب المتوقع،لان التخفيض يؤدي إلى إنخفاض قيمة السلعة للمستورد الأجنبي ، ويتطلب زيادة كمية الصادرات للمصدر المحلي للحصول على أرباح تغطي خسائره. كما أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى إحجام المصدرين الأجانب من التعامل مع السودان انتظاراً للمزيد من التخفيض لتحقيق أرباح أكثر وعدم تعرضهم لخسائر،كما يؤدي إلى عدم معرفة المستورد المحلي بالقيمة الحقيقية التي سوف تستقر عليها سلع الواردات،مما يضطره إلى رفع الأسعار ، وبالتالي فإن عدم استقرار سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية للدولة،كما هو متحقق الآن بالسودان.

4-السياسات المالية والنقدية :

يجب التنسيق التام بين السياستين المالية والنقدية حتى لا يحدث تضاربهما نوع من النتائج يضر بميزان المدفوعات السوداني وبالتالي يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، وكذلك انتهاج سياسات نقدية تتفق مع متطلبات التوازن بين العرض والطلب الكليين في الاقتصاد الوطني،مع التأكيد على التناسق الداخلي بين مؤشرات الاقتصاد المتغيرة، وفي جانب السياسات المالية يجب على الدولة إصلاحها وتعظيم دور الإيرادات غير البترولية،واستخدام موارد البترول لتحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية،وجعل السياسات المالية أداة لزيادة الصادرات،وتحقيق الفائض بميزان المدفوعات.

ثالثاً:التوصيات بدراسات مستقبلية :

بناءاً على دراستنا لهذا الموضوع،نوصي ببعض الدراسات المستقبلية التي نعتقد بأنها ستكون مفيدة مستقبلاً مثل :

1. **أثر الاستثمارات الأجنبية بعد مرحلة السلام على ميزان المدفوعات السوداني.**
2. **أثر الصناعات البترولية على أداء ميزان المدفوعات السوداني.**
3. **أثر انضمام السودان لاتفاقية التجارة الدولية على ميزان المدفوعات السوداني.**
4. **اثر الاكتشافات البترولية علي النشاط الزراعي في السودان.**

وفي الختام نتمنى أن يكون هذا البحث قد اضاف الي مخزون المعرفة في السودان وساهم في تسليط الضوء علي هذا الجانب من الاقتصاد السوداني.

الباحث